المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

16/8-22/8/2026

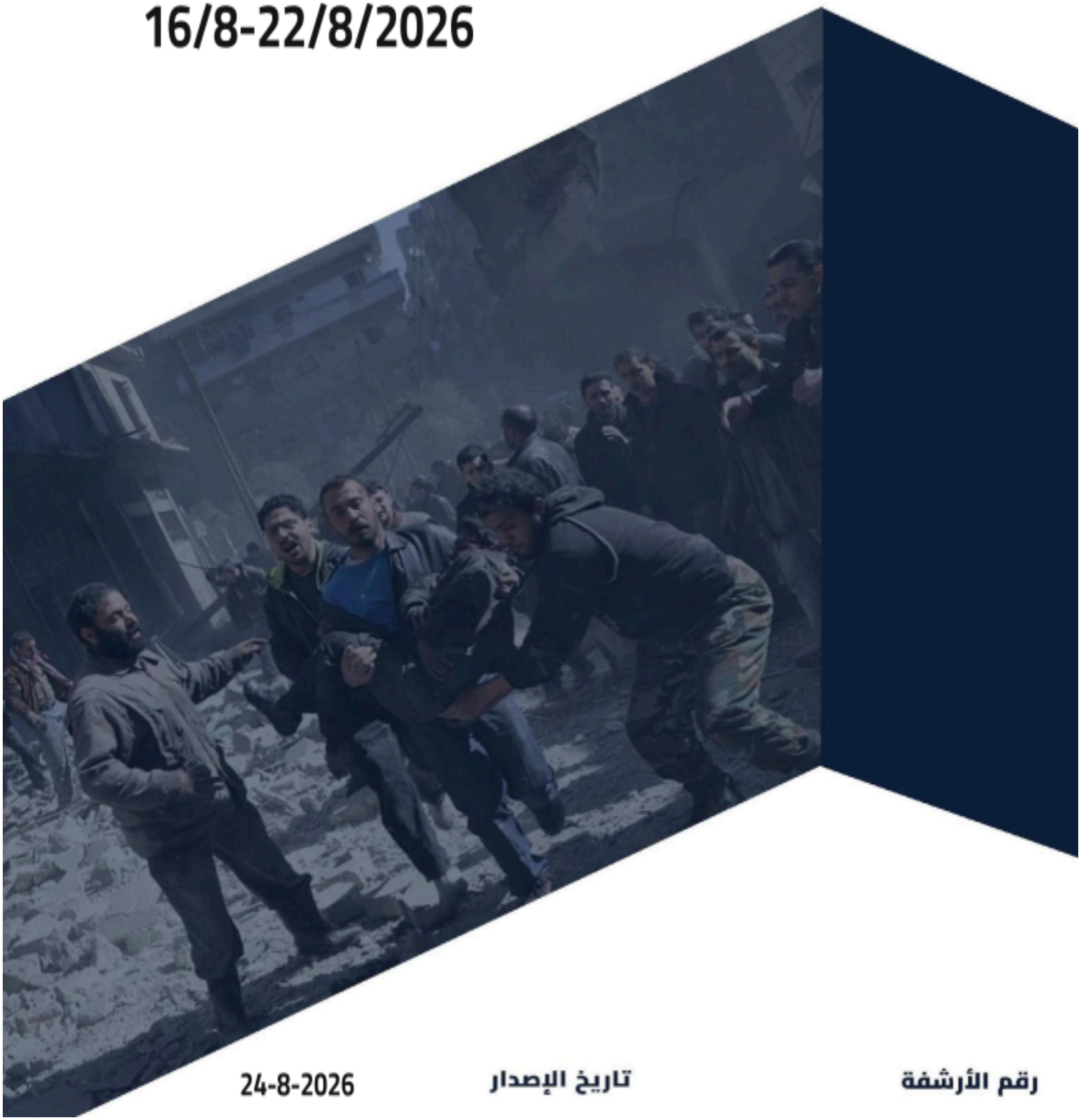

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 24-8-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **61** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

تظهر المؤشرات العامة ارتفاعا كبيرا بعدد القتلى والجرحى فضلا عن استمرار السلاح المنفلت والانتهاكات المرتبطة به ترويعا وتعديا ما يشير الى ضعف وقصور في البنية المؤسساتية ،كما تحيل المؤشرات العامة الى وجود بيئة هشة تفتقر الى الامان

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 16 آب 2026 (00:00) إلى 22 آب 2026 (00:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاخفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	إجمالي الأعداد
القتلى	16
الجرحى	27
الترويع	27
انفلات السلاح	13
الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب	17
انتهاكات حقوق الأطفال	16
ألغام ومخلفات الحرب	3

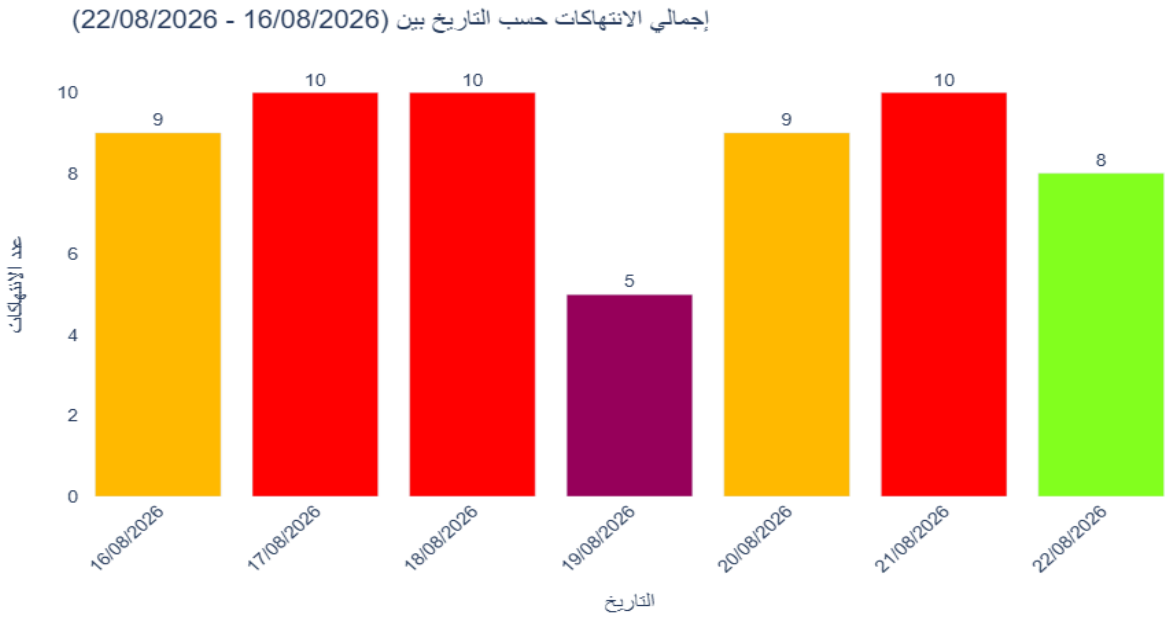

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر التوثيق التوزيع الجغرافي للانتهاكات للأسبوع الممتد من 16 إلى 22 آب 2026؛ حيث حلت محافظة **القنيطرة** اولاً بـ 21 حادثة، تلتها **درعا** بـ 9 حوادث، ثم **ريف دمشق** بـ 6 حوادث. وتساوت كل من **اللاذقية**، **الحسكة**، و**حماة** بـ 4 حوادث لكل منها، تليها كل من **حلب**، **إدلب**، و**دير الزور** بـ 3 حوادث لكل منها. و **يحمص** (حادثتان)، وكل من **طرطوس** و**الرقة** بحادثة واحدة لكل منهما.يؤكد التركيز الشديد للانتهاكات في محافظتي الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا أن الشريط الجنوبي والحدودي يعيش وضعاً استثنائياً تحت الإنتهاكات الإسرائيلية عبر التوغل العسكري و تثبيت الحواجز. إن هذا الواقع يحول حياة الأسر الساكنة هناك إلى مواجهة يومية مع الخوف وتعطيل سبل العيش.

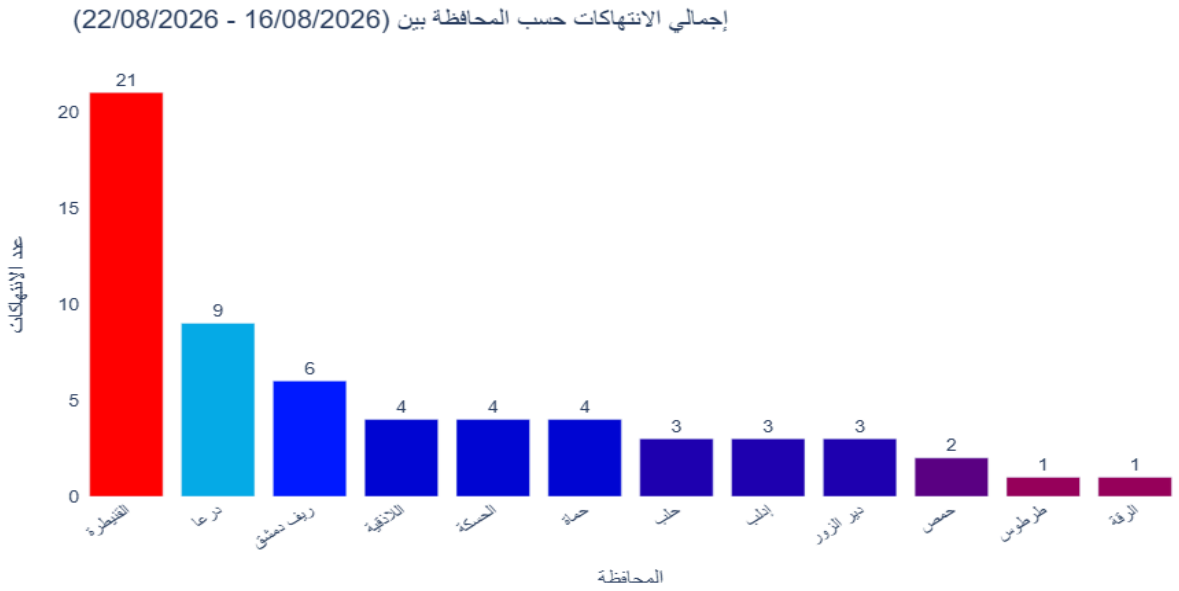

3. الجهات المنفذة:

يوضح المخطط توزيع المسؤولية التنفيذية عن الانتهاكات الـ 61 الموثقة هذا الأسبوع؛ حيث تصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بـ 29 حادثة حيث و لاول مرة تصل الانتهاكات الإسرائيلية لهذا المستوى لتبلغ ما يقارب نصف الانتهاكات الموثقة هذا الأسبوع. وتساوت كل من "الحكومة السورية" وفئة الجهات "غير المحددة" (المجهولون) في المرتبة الثانية بواقع 11 حادثة لكل منهما. تليها "المجموعات المسلحة" غير النظامية بـ 5 حوادث، ثم فئة "مدنيون" بـ 4 حوادث، واختتم "التحالف الدولي" القائمة بحادثة واحدة.

يكشف التوثيق عن بيئة هشة وقلقة تتسم تجاهل حقوق المدنيين بشكل خطير. إذ إن ارتكابات الجيش الإسرائيلي جنوباً يجسد كثافة الضغط العسكري والقصف وتثبيت الحواجز والاعتقالات الحدودية التي تطال أمان المواطنين . وفي الوقت ذاته، فإن تسديد 11 حادثة ضد مجهولين و5 حوادث عبر مجموعات مسلحة يعكس حالة من القصور المؤسسي في ضبطا لأمن والإفلات الممنهج من العقاب.

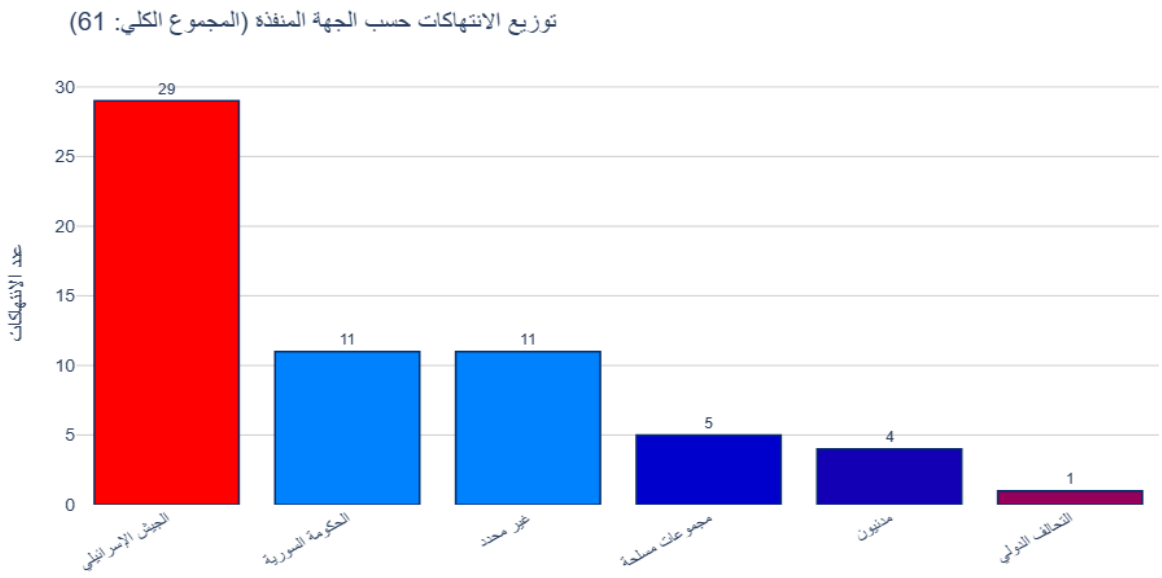

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر التوثيق أن فئة "انتهاكات السيادة" سجلت 30 حادثة لتشكل نسبة 49.2% من الإجمالي الكلي البالغ 61 انتهاكاً. تليها "غياب دولة القانون" في المرتبة الثانية بـ 23 حادثة بنسبة 37.7%. وتليها "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثالثة بـ 8 حوادث وبنسبة 13.1%. يعكس المخطط تحولاً ميدانياً خطيراً يضع السكان تحت تهديد مباشر؛ إذ إن استحواذ انتهاكات السيادة على نحو نصف الانتهاكات الموثقة يبرهن على كثافة الاعتداءات العسكرية الحدودية والخروقات الإسرائيلية العابرة للحدود. يتقاطع هذا الضغط الخارجي مع استمرار حالة الانفلات وغياب الحماية المؤسساتية والقانونية مما ينزع عن المدنين والساكنين في مناطق التماس أي مظلة أمان شخصي، ويفاقم من حالة الترويع والنزوح القسري، ويزيد من تعرض الأطفال والنساء لصدمات النزاع اليومية.

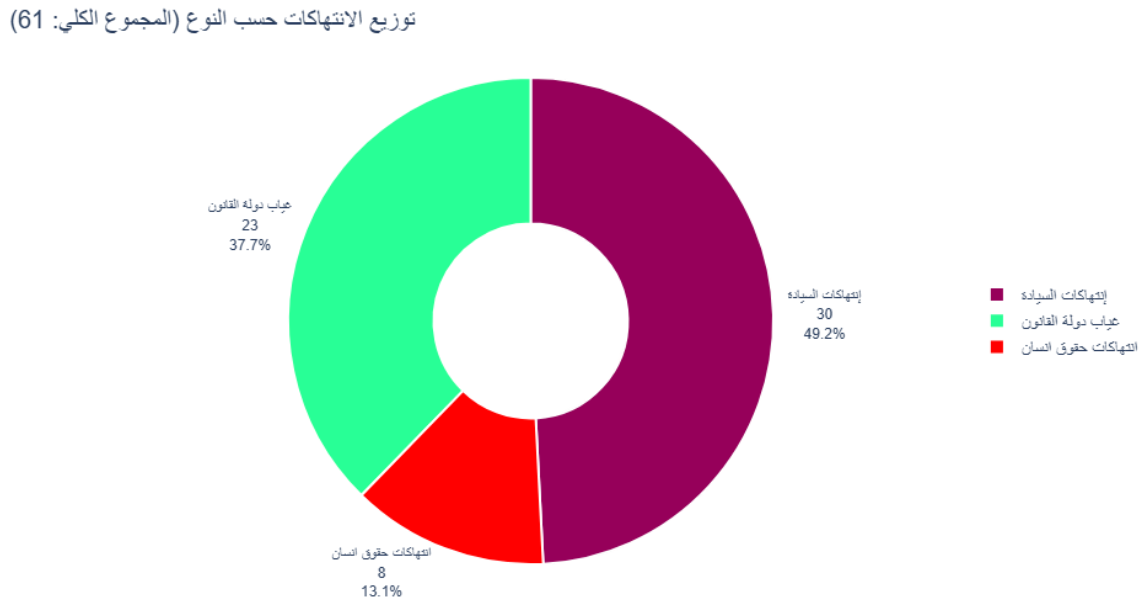

.

ثالثاً: التوصيات الختامية

بؤكد البيانات والمشاهدات الموثقة للأسبوع الممتد بين 16 و22 آب 2026 أن حق الإنسان في السلامة والكرامة لا يزال يتعرض لاختبار قسري في ظل تصعيد عسكري عابر للحدود وفوضى أمنية متواصلة. إن المأساة الحقيقية تكمن في الاستهداف المباشر للفئات الهشة؛ حيث شهد الأسبوع انتهاكات طالت الأطفال مع سقوط قتلى وجرحى وتثبيت حواجز تفتيش واحتجاز تروّع طفولتهم وتجرد الأسر من حاد الاستقرار داخل منازلها.إن تصاعد حالات الوفاة رهن الاحتجاز والتعذيب والاعتقالات المباشرة عبر الحدود يكرس حالة من العجز والخذلان لدى المجتمع المحلي، الذي يجد نفسه بلا حماية قضائية أو رادع أخلاقي يوقف هذا الاستنزاف. إن حماية كرامة الإنسان وصون أرواح السكان يتطلبان تجاوز لغة الأرقام نحو موقف حقوقي وإنساني جاد يضمن فرض آليات الحماية العاجلة ومحاسبة الجناة وتأمين الأمان الشخصي لكل مواطن.

التوصيات المقترحة

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. **الوقف الفوري للعدوان العسكري والتوغل الحدودي:** مطالبة القوى الدولية والجهات الفاعلة بالضغط المباشر لوقف انتهاكات السيادة والعمليات العسكرية الخارجية بالأخص الإسرائيلية.

2. **إنهاء سياسة الإفلات من العقاب ومحاسبة الجناة:** تفعيل آليات رصد وتحقيق مستقلة لملاحقة المتسببين في الانتهاكات وبخاصة الحوادث المقيدة ضد مجهولين والجهات المسلحة—لضمان عدم ضياع حقوق الضحايا.
3. **توفير حماية خاصة للأطفال والفئات الهشة:** فرض حظر تام على التوقيف والتفتيش والترويع الموجه ضد الأطفال، وتقديم الدعم النفسي والطبّي العاجل للمصابين منهم وعائلاتهم.
4. **وقف ممارسات التعذيب وإلغاء الاحتجاز التعسفي:** الكشف الفوري عن مصير المعتقلين والموقوفين تعسفياً، ووقف كافة صور التعذيب وممارسات الاحتجاز خارج نطاق القضاء.
5. **تأمين بيئة آمنة للحد من الانفلات السلاحي:** اتخاذ خطوات ميدانية صارمة لضبط السلاح غير المنضبط ومنع المداهمات التي تستهدف حرمة المنازل والممتلكات الخاصة.

ملحق:

يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت ب 29 حداثاً هذا الأسبوع تضمنت عدداً من الإنتهاكات في محافظتي القنيطرة ودرعا و حادثة واحدة قام بها مواطنون إسرائيليون اقتحموا الحدود. توزعت كالتالي: 21 في محافظة القنيطرة و 5 أحداث في محافظة درعا و 2 في ريف دمشق و حادثة في إدلب.

.

الخط الزمني للانتهاكات (أعمدة متراكمة حسب المحافظة)

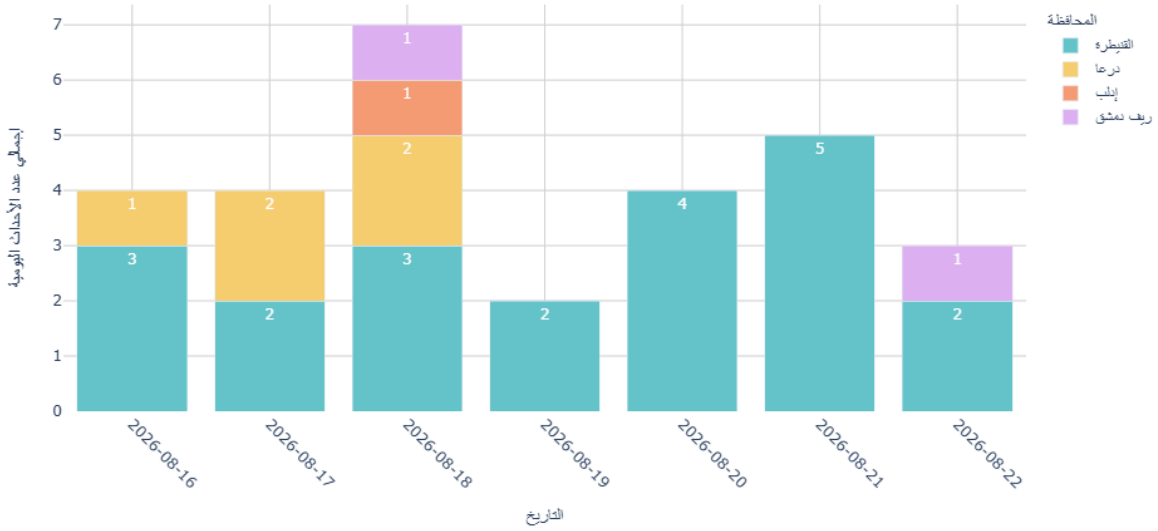

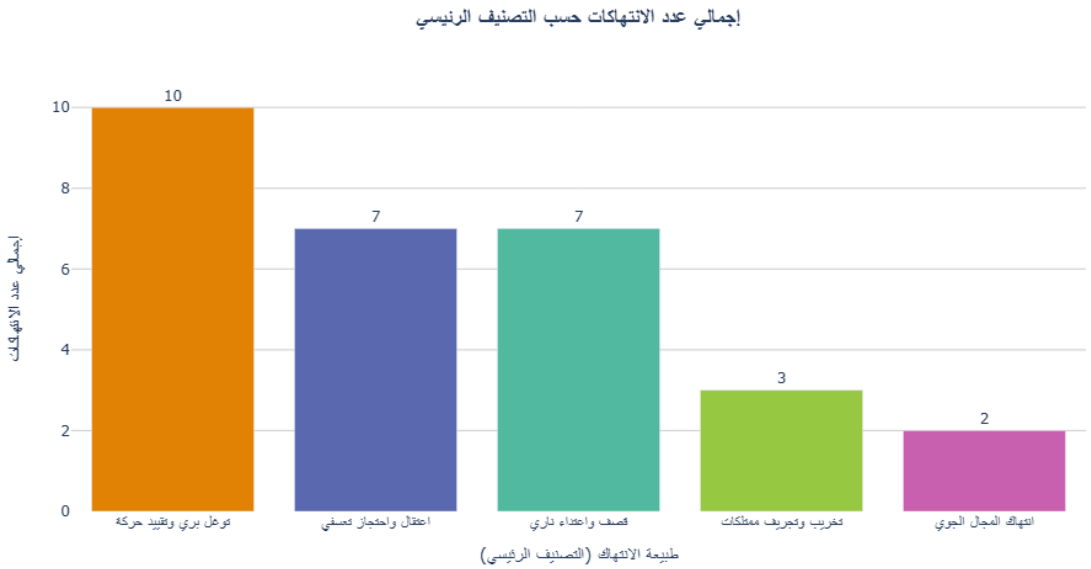

المؤشرات الإنسانية

خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 22 آب/أغسطس 2026، صعّدت القوات الإسرائيلية من انتهاكاتها بشكل منهجي وخطير، موسعةً نطاق عملياتها لتشمل محافظات القنيطرة، ودرعا، وريف دمشق، وصولاً إلى إدلب. اتسمت هذه المرحلة بكثافة التوغلات البرية وإقامة الحواجز العسكرية المؤقتة لتقييد حركة المدنيين في مناطق مثل جباثا الخشب، والحميدية، وصيدا الجولان، وترافق ذلك مع تصعيد عسكري شمل قصفاً مدفعياً على تل الأحمر الشرقي ومناطق متفرقة بريف القنيطرة، وإطلاق نار عشوائي وقنابل مضيئة تسببت بحرائق في الأراضي الزراعية. وامتدت الاعتداءات لتشمل غارات جوية استهدفت مطار أبو الظهور العسكري في إدلب، وقصفاً جوياً بمسيرة استهدف مركبة مدنية في بلدة بيت جن بريف دمشق. وعلى المستوى الإنساني والخسائر، وثقت السجلات تفاقماً في حالات الاعتقال التعسفي والمداهمات الليلية؛ حيث شنت القوات المتوغلة حملات اعتقال واسعة في عابدين وجباثا الخشب أسفرت عن احتجاز العديد من الأشخاص، بقي مصير بعضهم مجهولاً، واقتيد 4 آخرين خلال توغل عسكري كبير إلى جهات غير معلومة. ولم تقتصر الانتهاكات على التهديد الأمني، بل طالت سبل العيش بشكل مباشر ومدروس، وتمثل ذلك في عمليات تجريف الأراضي في حرش الشحار، والأخطر من ذلك رش مبيدات سامة على امتداد خط الهدنة، مما أدى إلى خروج آلاف الدونمات والمراعي عن الخدمة، وإلحاق أضرار كارثية طالت نحو 255 مزارعاً فقدوا مصادر رزقهم، إلى جانب إصابة مدني واحد جراء استهداف مركبته في ريف دمشق، مما

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا

للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.